

المحاضرة السادسة / توازن الاقتصاد الكلي " الفصل الخامس "

- يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.

- يقاس الطلب الكلي **باجمالي الإنفاقات** ~ والتي تشمل ١/ الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الاسر) ٢/ الإنفاق الاستثماري الخاص (المؤسسات) ٣/ الإنفاق الحكومي (الحكومة) بالإضافة إلى صافي الصادرات.

- يقاس العرض الكلي **بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين: ~ مهم

القطاع الاول، الاسر والتي وظيفتها الاساسيه الاستهلاك " القطاع العائلي "
القطاع الثاني، المؤسسات والتي وظيفتها الاساسيه الانتاج "قطاع الاعمال "

* **يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق** بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين

* يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط (I_a) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).

- لماذا وصفنا الاقتصاد بأنه مغلق ؟

لانه الاقتصاد لا يتعامل مع الخارج في اطار حركتي التصدير والاستيراد فإنه اقتصاد اكتفاء ذاتي "ماينتجه يستهلكه ومايستهلكه ينتجه "

ويفترض ان الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية :

$C = C_a + bY$ ~ وهي تبين داله الاستهلاك في المدى القصير عند جومنز كينز صاحب النظرية الكينيزيه في الاقتصاد الكلي

C_a ~ هو الاستهلاك المستقل عن الدخل ،، مهما كانت مستويات الدخل يبقى C_a ثابت
 bY ~ الميل الحدي للاستهلاك ،،

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون :

$$Y = C + I_a$$

I_a ~ الاستثمار المستقل او الاستثمار المخطط ولا علاقه له بالدخل وهو ثابت

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

$$Y - C = I_a$$

$$S = I_a$$

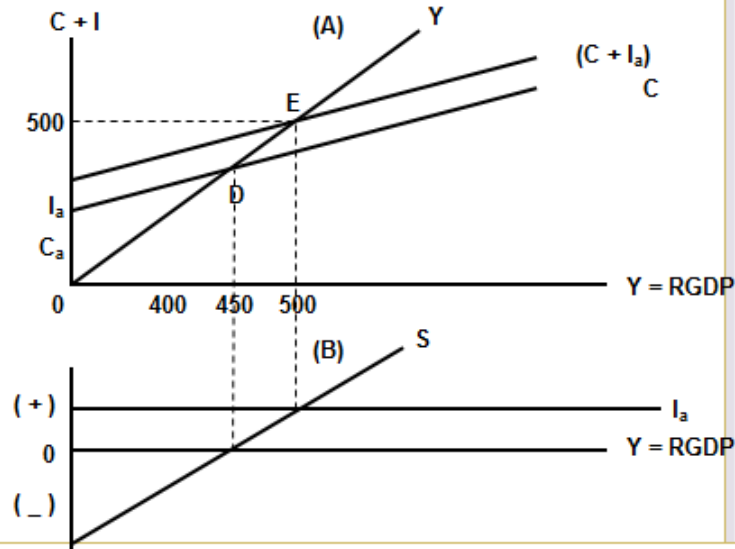
أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة **بديلة** وهي **تعادل الادخار مع الاستثمار**.

جدول (٤-١) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(٧) التغير غير المخطط في المخزون (٦) - (١)	(٦) الطلب الكلي	(٥) الإنفاق الاستثماري المخطط	(٤) الادخار المخطط (٣) - (١)	(٣) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٢) مستوى الاستخدام بالمليون	(١) الدخل
	$C + I_a$	I_a	S	C	L	Y
400-460-60	460	30	400-430-30	430	2	400
-30	480	30	0	450	2.5	450
0	500	30	30	470	3	500
+30	520	30	60	490	3.5	550
+60	540	30	90	510	4	600
+90	560	30	120	530	4.5	650

ومن خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (٤-١) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي. ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فـ **يزيد** المخزون في حالات **زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي** و**ينقص** في حالات **زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي**.

وفي الشكل (٤-١) في الجزء (A)، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.



الشكل (٤-١) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره ٥٠٠ مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساوياً للصفر.

مضاعف الإنفاق:

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار المستقل **بقدر معين** يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي،

وتؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على **الدخل**، وبذلك تتولد دخلاً جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك.

وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط.

لقياس أثر الزيادة في أي من الإنفقات المستقلة عن الدخل نشق أولاً مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier)، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في ١/ غياب القطاع الحكومي. ٢/ القطاع الخارجي .. على النحو التالي :

$$Y = C + I_a$$

حيث أن:

$$C = C_a + bY$$

$$I = I_a$$

- الدخل المحلي الاجمالي (Y)
- الانفاق الاستثماري المخطط (I_a)
- الإنفاق الاستهلاكي المخطط (C)
- الانفاق الاستهلاكي المستقل (C_a)
- ميل دالة الاستهلاك (b)

من المعادلات السابقة نجد أن:

$$Y = \frac{1}{1 - b} (C_a + I_a)$$

ولمعرفة أثر التغير في الإنفقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta C_a + \Delta I_a)$$

$1 - b \sim$ الميل الحدي للادخار

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تنقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} (\Delta C_a)$$

واستناداً إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1 - b}$$

وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1 - b}$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

القطاعات الثلاثة هي:

١/ القطاع العائلي

٢/ قطاع الأعمال

٣/ القطاع الحكومي.

ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلاً عن الدخل، أن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي :

جدول (٤-٢) : أثر مضاعف الاستثمار على الدخل				
الزيادة في الدخل (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الجملة
١٠٠			١٠٠	١
٨٠	٢٠	٨٠	--	٢
٦٤	١٦	٦٤	--	٣
٥١.٢٠	١٢.٨٠	٥١.٢٠	--	٤
٤٠.٩٦	١٠.٢٤	٤٠.٩٦	--	٥
٣٢.٧٧	٨.١٩	٣٢.٧٧	--	٦
٢٦.٢١	٦.٥٥	٢٦.٢٠	--	٧
٢٠.٩٧	٥.٢٤	٢٠.٩٧	--	٨
١٦.٧٨	٤.١٩	١٦.٧٨	--	٩
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
٥٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	المجموع

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

$$C = C_a + b(Y-T) \text{ دالة الاستهلاك}$$

$$T = t Y \text{ مقدار الضريبة النسبية}$$

$$G = G_a \text{ مقدار الإنفاق الحكومي}$$

$$I = I_a \text{ دالة الاستثمار}$$

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt} (C_a + I_a G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي: سميت الضريبة النسبية بهذا الاسم ؟ لأنها تتناسب مع حجم الدخل "إذا كانت الدخل كبير كانت الضريبة كبيرة "

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt} (\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج.

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1 - b + bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

- في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن:
- الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي
 - الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة "طرديه"
 - وللتبسيط نفترض أن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.

للصادرات والواردات الدالتين التاليتين: $X = X_a$ لأنها مستقلة عن الدخل

$$M = ma + m_1 Y$$

- الصادرات (X)
- الصادرات المستقلة التي لا تتأثر بتغير الدخل (X_a)
- الواردات (M)
- الواردات المستقلة التي لا تتأثر بتغير الدخل (Ma)
- الميل الحدي للواردات التي تتأثر بتغير الدخل، إذا تغير الدخل ما الذي يحدث في الواردات (m_1)

شرطي توازن الاقتصاد:

الشرط الأول: تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

الشرط الثاني: تعادل مجموع التهربات مع مجموع الحقن أي: $(S + T + M) = (I + G + X)$

التهربات / هي المبالغ التي تسرب من الناتج المحلي الوطني بطريقه قانونيه **مثل** الصادرات
الحقن / التي تضاف الى الاقتصاد الكلي الوطني وهي ما يأتي به المواطنين الذين يشتغلون بالخارج

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1} (C + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

نظرية المعجل للاستثمار:

وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويُقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient) \sim وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي

اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد

ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية.
والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقاس بمقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة.
و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل:

ارتكزت نظرية كينز على مبدئين :

الأول / أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية.
الثاني / أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.
فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في **المدى القريب** عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم.

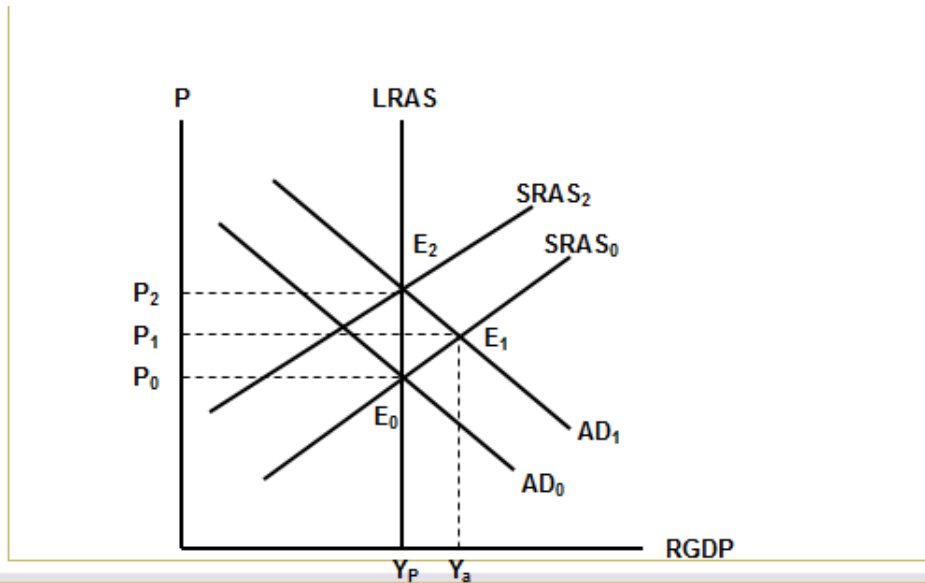
تعريف التضخم / بأنه الارتفاع المستمر لمستوى العام لاسعار جميع السلع والخدمات في بلد معين من فتره زمنييه الى اخرى .

العوامل التي تحدث به التضخم ..

- 1 / انه الطلب تفوق على العرض
- 2 / ارتفاع الاسعار ~ < اذا زاد الطلب دون ان يزيد العرض

- تقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (YP).

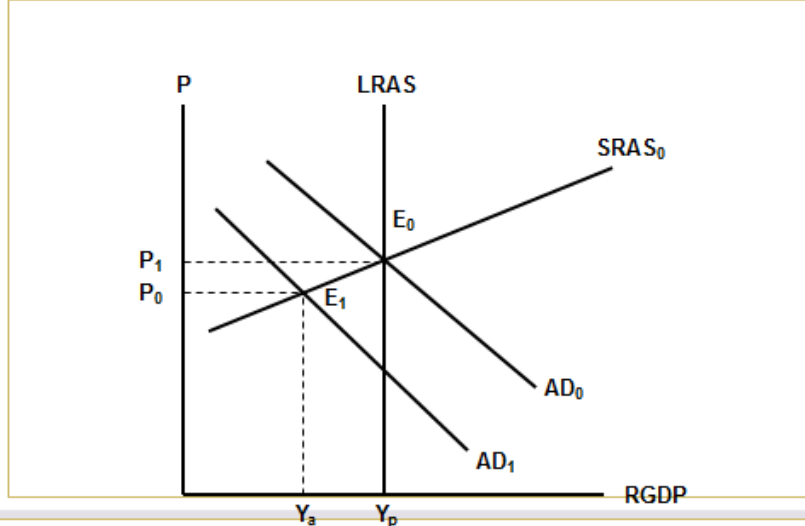
ويوضح الشكل (٢-٤) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.



الشكل (٢-٤) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$. ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2 ، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2 .

الفجوة الانكماشية: وهي عكس الفجوة التضخمية تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار.

يوضح ذلك الشكل (٣-٤).

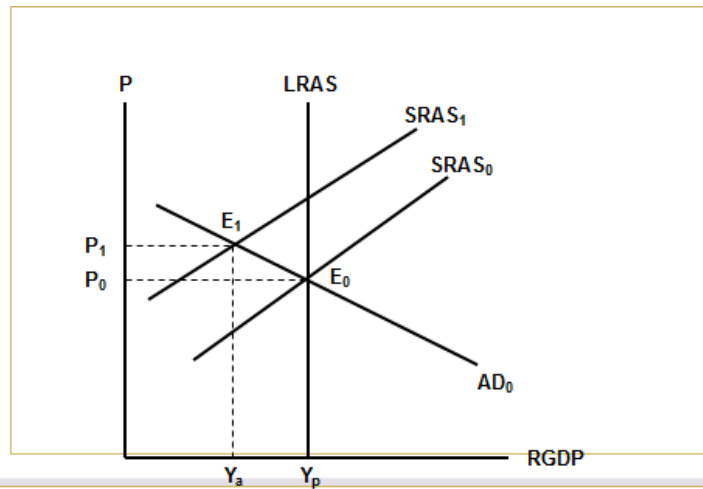


الشكل (٣-٤) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

- إذا تفوقت الكتلـة السلعيـة على الكتلـة النقديـة ~< فجوة انكماشية
- إذا زادت الكتلـة النقديـة على الكتلـة السلعيـة ~< فجوة تضخمية

التضخم الركودي:

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن، كما يتضح من الشكل (٤-٤).



الشكل (٤-٤) : نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 . حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

حل اسئلة الكتاب

صح او خطأ

- ١/ يقصد بمضاعف الانفاق ان زيادة الاستثمار تؤدي على زيادة مضاعفة في الدخل والتي تؤدي بدورها الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بما يتناسب والميل الحدي للاستهلاك (صح)
- ٢/ حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح (صح)
- ٣/ يكون معامل راس المال أقل في الاقطار المتقدمة عما هو عليه في الاقطار النامية (صح)

اختر الاجابه الصحيحه

- ١- يعني التضخم الركودي جميع الحالات التاليه ماعدا
أ/ ارتفاع معدل البطاله
ب/ انخفاض معدل التضخم
ج/ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
د/ ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطاله في آن واحد
- ٢- يقصد بالسياسات الاقتصاديه لتحفيز العرض الكلي باقتصاد جانب العرض التي تشمل جميع الاجراءات التاليه ماعدا
أ/ تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
ب/ تخفيض اسعار الفائدة
ج/ تخفيض الرسوم الجمركيه على السلع الاستثماريه
د/ زيادة الضرائب على عائدات الاستثمار

٣- يعكس منحى العرض في المدى البعيد (LAS)

- أ/ الناتج المحلي الاجمالي عند الاستخدام الكامل
ب/ أقصى مستوى للناتج المحلي الاجمالي يمكن للاقتصاد تحقيقه في المدى القصير
ج/ الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن انتاجه عند ثبات مستوى الاسعار
د/ مستوى الناتج المحلي الاجمالي النقدي الذي يتعادل مع معدل البطال

٤- إذا شهد القطر تحسن في تقنيات الإنتاج . فأي العبارات التاليه تكون صحيحه

- أ/ ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين
ب/ ينتقل منحى العرض الكلي في المدى البعيد إلى جهة اليمين
ج/ يزيد الناتج المحلي الاجمالي الكامن
د/ (ب) و (ج) كلاهما صحيح

٥- إذا كان الاقتصاد في توازن المدى البعيد وتوقع رجال الاعمال بعض الخسائر في المستقبل فأي التغيرات التاليه يمكن ان تحدث في المدى القريب

- أ/ انخفاض الناتج المحلي الحقيقي
ب/ زيادة في مستوى الاسعار
ج/ انخفاض معدل البطاله
د/ زياده معدل الاستخدام

اهداء لطلاب وطالبات قسم ادارہ اعمال " اقتصاد الكلي "

مع تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق

~} خجل ..

